

## اقتصاد

عصام شلهوب



## لأن دين اليوم هو ضرائب الغد زيادات آتية ضمن قوانين خاصة

بعد نبيل الحكومة الثقة، بدأ الحديث عن التحديات التي تواجهها وما هو مطلوب منها ان تنفذه من اصلاحات، كشرط اساسية وملزمة نص عليها مؤتمر سيدر، للحصول على التمويل اللازم لمشاريع البنى التحتية. رئيس الحكومة اكد ان التمويل لا يمكن ان يتم من دون اصلاحات جديدة، مشيراً الى التزام الدولة الاصلاحات المطلوبة

السؤال الذي يطرح نفسه بقوة وينتظر الجواب هو: ما هي الاصلاحات التي يريد الرئيس سعد الحريري تنفيذها وفق مؤتمر سيدر؟ هل تنسجم مع ما يتطلع اليه اللبنانيون؟ اهم الاصلاحات التي يدعو اليها مؤتمر سيدر هي:

- فرض ضرائب جديدة.
- خفض العجز في الموازنة بنسبة 5%.
- الانتهاء من ملف الكهرباء وخفض اعبائها بما يخفف الدين العام.
- تحرير قطاع الاتصالات وخصصته.
- تعزيز تدابير الشفافية والمساءلة.
- مكافحة الفساد.

هل فرض ضرائب جديدة يحل ازمة العجز

المالي للدولة، ويؤمن تاليا الاصلاح المنشود؟ ما هو حجم الضريبة التي يسدها اللبناني الى الدولة؟ وما هو هدف الدولة من التحصيل الضريبي في ظل غياب المعالجات الاصلاحية التي كان يمكن ان ترفع الإيرادات الضريبية الى أكثر من 17% من الناتج المحلي الاجمالي.

يرصد معظم دول العالم للسياسات الضريبية اهدافا مالية واستثمارية وتوفير فرص عمل جديدة وتشجيع الصادرات. لكن في لبنان، يقتصر الهدف الرسمي على تعزيز المدخيل الضريبية التي لا تتجاوز حدود الـ 17% من الناتج، بينما تراوح بين 22 و23% في دول متوسطة الدخل مثل لبنان. يجزم خبراء الاقتصاد ان محاولات الدولة

زيادة الضرائب من حين الى آخر، من اجل تمويل اجزاء متزايدة من انفاقها العام، لن يجدي نفعا لان زيادة الضرائب في ظل وضع اقتصادي مأزوم، سيؤدي الى تراجع قيمة حصيلة الضرائب العامة وهو ما حصل فعليا في العام 2018 حيث ان استحداث ضرائب جديدة وزيادة ضرائب اخرى لتمويل سلسلة الرتب والرواتب، ترتب عليها تراجع حصيلة الضرائب من نحو 4.7 مليارات دولار في النصف الاول من عام 2017 الى 4.5 مليارات دولار في الفترة ذاتها من 2018. على الرغم من تأكيد وزير المال علي حسن خليل ان لا ضرائب جديدة في مشروع موازنة 2019، اشار الخبير الاقتصادي الدكتور جاسم عجاقة الى "ان التعديل

الذي يدر عائدات مهمة على خزينة الدولة، وردم الهوة في الميزان التجاري وتحقيق التوازن بين الصادرات والواردات. يجب ان تقترن هذه السياسات ايضا باعادة اطلاق عمل اجهزة الرقابة، وبالتالي وضع حد لعقد الصفقات بالتراضي، ومحاربة الفاسدين والمفسدين بشدة، وسن قانون ضريبي يحقق العدالة الاجتماعية. مثل هذه السياسات، هي وحدها القادرة على تحقيق النمو وزيادة مداخيل الدولة وسد العجز في الموازنة وخفض الدين العام.

العميد السابق لكلية الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الدكتور غسان شلوق قال لـ"الامن العام" ان سد العجز في مالية الدولة لن يكون كما يتصوره البعض من طريق مؤتمر سيدر. بدوره الخبير الاقتصادي الدكتور ايلي يشوعي اوضح ان المعنى الحقيقي للضريبة ليس اذا كان لدينا عجز في الموازنة يعني انه يتوجب علينا رفع الضريبة. هذه مقارنة خاطئة.

على غرار موازنة 2018 لعدم قانونية شمولها تعديلات ضريبية. الضرائب الجديدة على البنزين وTVA لا شك في انها اتية. عطا على ذلك، فان جدول الاعمال الذي ينتظره اللبنانيون من الحكومة ليس الاستمرار في السياسات نفسها التي تسببت بالديون والازمات الاقتصادية، وانما اعادة النظر في هذه السياسات لصالح اعتماد سياسات تنموية تنهض بالقطاعات الانتاجية وتجعل من القطاعات الخدمية، من كهرباء ومياه ونفايات، مصدرا مهما لتغذية الخزينة وليس عبئا عليها. كما يريدون عدالة اجتماعية عبر اعادة النظر في النظام الضريبي بحيث يقوم على اعتماد الضريبة التصاعدية المباشرة التي تحمل اصحاب الثروات والمؤسسات المالية العبء الضريبي الاكبر، وتأمين اعفاءات ضريبية للمستثمرين في القطاعات الانتاجية التي تحقق النمو الاقتصادي الحقيقي. كما ان المطلوب الحفاظ على ملكية الدولة لقطاع الاتصالات

الضريبي، الذي من المتوقع ان تتجه اليه الحكومة المقبلة، وهو رفع الضريبة على القيمة المضافة على مدى 5 سنوات لتصل الى 15%. امر محسوم. علما ان توصيات مؤتمر سيدر تركزت على ضرورة خفض عجز الموازنة، على ان يتم ذلك عبر رفع الدعم عن الكهرباء وغيرها وزيادة الضرائب لاسيما TVA والخصخصة. من هنا اصبح التوجه الى الزيادة الضريبية امرا واقعا".

البدء بالتمهيد لزيادة الضرائب ليس بالامر المفاجئ. اذ ان تراكم العجز والدين وغياب اي سياسة ضريبية واقتصادية، لا يمكن ان يهدد الالرفع للضرائب بشكل مستمر. الامر الذي يذكرنا بالقاعدة الاقتصادية: "دين اليوم هو ضرائب الغد".

التطمينات التي اطلقها وزير المال ليست سوى كلام لتهديئة النفوس. اذ بات واضحا ان الزيادات الضريبية لن تمر عبر الموازنة المقبلة، انما ضمن قوانين خاصة بها، وذلك تجنباً لأي طعن قد تتعرض له موازنة 2019

## شلوق: احذر من مسّ رواتب الموظفين والمتقاعدين

واننا مجتمع مركب سياسيا تتداخل فيه المصالح الطائفية والحزبية والمصلحية. وهو الامر الذي يمنح الاتجاه نحو خفض الانفاق الذي يعتبر في نظر الكثيرين هدرا وفسادا.

■ اذا لم يتمكن اصحاب القرار من الغاء ما هو قائم بشكل جذري يساعد على خفض العجز، ماذا سيحصل؟

□ لان الحكومة هي حكومة وحدة وطنية، اي انها تجمع كل الفرقاء السياسيين، ولانها كذلك، فهي مضطرة الى اتخاذ تدابير قاسية في حق الشعب لا يستطيع اتخاذها الا هذا النوع من الحكومات. تعني هذه التدابير ان الامور تتجه الى تحسين الإيرادات على المدى القصير، واللجوء

■ هل فرض ضرائب جديدة يحل ازمة العجز المالي للدولة؟

□ تتمحور المشكلة الاولى على المستوى المالي والنقدي والاقتصادي، وتكمن في عجز مالية الدولة. سد العجز لن يكون كما يتصوره البعض من طريق مؤتمر سيدر، او انه الحل لهذه المعضلة.

■ كيف ترى الحل؟

□ الحل تلزمه خطوات محلية، منها ما يتعلق بالسياسات العامة للدولة، اضافة الى تدابير لها الطابع المالي في الدرجة الاولى وبشكل سريع، وتتحصر بامريرين لا ثالث لهما، اما زيادة الإيرادات واما خفض النفقات. خفض النفقات لن يتم بسهولة لاعتبارات تحمل الطابع السياسي، خصوصا

مؤتمر سيدر ليس هو  
حل عجز مالية الدولة



العميد السابق لكلية الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الدكتور غسان شلوق.

## اقتصاد

◀ الى زيادة الاجراءات عبر زيادة الضرائب والرسوم المتنوعة.

■ ما هي انواع الرسوم والضرائب التي يمكن اللجوء اليها من دون مس المواطن؟  
□ هذا الامر يتعلق بالقرار السياسي. اتمنى ان لا تكون هذه الزيادات قاسية في حق المجتمع، ويجب ان تكون عادلة وتأتي بجرعات خفيفة. لكن على الرغم من ان خفض النفقات يلزمه اتفاق سياسي مسبق، الا انه يمكن اللجوء اليه من طريق لجوء الحكومة الى اتخاذ قرار

جريء وسريع من دون ان تنتظر الموازنة العامة، يقضي بالغاء بعض ابواب الانفاق التي لا لزوم لها، مثل المفروشات المكتبية، وحفلات الاستقبال، والتعويضات الاضافية، وتعويضات اللجان، واوامر السفر للوفود للمشاركة في ندوات او مؤتمرات او دعوات لا معنى لها، بل تكبد الدولة اموالا طائلة. كل هذه الابواب اذا الغتها الحكومة يمكن ان توفر على مالية الدولة مئات المليارات. وهي بالتالي لن تؤثر على ابواب الانفاق الاخرى، ومراقبة ميزانيات المؤسسات العامة وخفض

كلفتها. مثل هذه القرارات يمكن اتخاذها بسرعة من الحكومة.

■ هل تؤمن الوفر المطلوب؟  
□ هي خطوة ضرورية تؤمن وفرا كبيرا للخزينة، من دون ان ننسى الوقف الفعلي للتوظيف العشوائي والغاء التوظيفات التي تمت على اساس انتخابي، ما يؤمن ايضا وفرا اضافيا. احذر من محاولات مس رواتب الموظفين والمتقاعدين لانها ستخلق كارثة اجتماعية حقيقية لن يتحملها العهد ولا الحكومة.

## يشوعي: اتمنى المستقبل واعدا بتدابير صحيحة

■ هل اللجوء الى فرض ضرائب جديدة يساعد على حل مشكلة الخزينة العامة؟  
□ تستعمل الضريبة فعلا من اجل ارساء عدالة اجتماعية افضل، وخفض الفروقات الاجتماعية، والفروقات في المداخيل، والمداخيل الاسرية وفي الاجور الفردية. وتستعمل الضريبة من اجل جعل الناس - وبالفعل - اكثر متقابلين، اي ان لا يكون لديهم ما يسمى بالنزاع الطبقي. المعنى الحقيقي للضريبة ليس اذا كان لدينا عجز في الموازنة فهذا يعني انه يتوجب علينا رفع الضريبة. هذه مقارنة خاطئة، وحتى اليوم لم تستعمل الضرائب في لبنان الا من اجل غايتها الثالثة الاقل اهمية بين المهمات كلها. الضريبة يجب ان تكون اداة مرنة، اي ان تستعمل بشكل دوري.

■ هل ترى حلا لمشاكل لبنان المالية؟  
□ هذه الدولة عنوانها الفشل، لانها لم تحسن فعلا تطبيق السياسات المالية والنقدية والاقتصادية الملائمة للبنان. كذلك طبع الانفاق الرسمي بالكثير الكثير من الهدر المالي، من محاصصة وسمسرات وصفقات مشبوهة، واثراء غير مشروع، كل ذلك على حساب الناس وعلى حساب حياتهم ونوعية مستواها.

■ كيف تحدد معنى الضريبة، والى اي اهداف تتجه الى تحقيقها؟  
□ الضريبة مهمة جدا لكي يعيش الانسان بكرامته، فلا يشعر بالغبين والظلم. علما ان هناك ناسا يثرون. للضريبة ثلاث مهمات:

### الضريبة لارساء عدالة اجتماعية افضل، وخفض الفروقات الاجتماعية



الخبير الاقتصادي الدكتور ايلي يشوعي.



Paying your tuition is not so complicated!

Simply visit IBL Bank to apply for the "Educational Loan" designed for all students!

Where your dreams count

For more Info **04 - 72 72 44**

